وزير الاتصالات:سنعمل على زيادة سرعات الانترنت إلى «40» جيجا

أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور احمد عبيد بن دغر أن العام ٢٠١٣م سيكون عام لتطوير قطاع الاتصالات في بلادنا.

بن دغر أشار في كلمته بورشة عمل مناقشة خطة عمل المؤسسة العامة للاتصالات الى أن العام الجاري سيشهد تنفيذ العديد من مشاريع الاتصالات ومنها توسعة تغطية شبكة يمن موبايل في جميع مناطق اليمن ، وتعزيز خدمة الانترنت عبر مشروع شبكة الـ (واي ماكس) والـ (أي دي سي ال) وزيادة سرعات الانترنت الى ما بين ٣٠ - ٤٠ جيجا ، بالإضافة الى تحسين وتقييم خدمات الهاتف الثابت، وتطوير خدمات الاتصالات الدولية «تليمن».

وأكد وزير الاتصالات أن وزارة المالية تقف حجر عثرة أمام الاتصالات ، نظرا للمركزية في تنفيذ المشاريع ..معتبراً الأزمة التي شهدتها البلاد في العام ٢٠١١م هي أزمة دولة شديدة التمركز.

ودعا إلى إعادة تقييم الأعمال والانجازات التي تحققت في العام الماضي ، والأخذ بعين الاعتبار مناقشة المضي في مشروع إعادة هيكلة المؤسسة العامة للاتصالات والذي سيعمل على نقل المؤسسة نقله نوعية في مستوى أدائها وعملها في قطاع الاتصالات وخدماته، بالإضافة إلى إعادة النظر في الإدارة العامة للإنشاءات التي تعتبر شبه متوقفة وذلك بترتيب أوضاعها من خلال إنزالها كشركة مساهمة « ٣٠ - ٢٠٪» يساهم العاملون فيها، وبقية الأسهم يتم مساهمة ثلاثة إلى أربعة مساهمين كبار.

من جانبه أكد مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات المهندس صادق محمد مصلح أن المؤسسة حققت انجازات معقولة في عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام ٢٠١١م ولكن دون الطموح المأمول .. مشيراً إلى أن هناك تراجعا في خدمات خطوط الهاتف الثابت مع زيادة في الطلب في خدمات الانترنت.

ولفت إلى أن المؤسسة عملت على الاستفادة من ورشة العمل التي أقيمت في رمضان الماضي في مجال الصيانة وخدمات المشتركين ، بالإضافة إلى تحسين جودة اداء خدمات الاتصالات المختلفة كمشاريع الأتمتة والتوسعات ومشروع نظام الفوترة المتكامل (سي بي إس) ومشروع نظام الـ (جي آي اس) ونظام إدارة الشبكة الهاتفية والمبيعات.

بدوره أشار مدير عام التخطيط والمشاريع المهندس حافظ أنور إلى أن المؤسسة العام للاتصالات تسعى للنهوض بقطاع الاتصالات في الجمهورية اليمنية والمساهمة في بناء مجتمع المعلومات اليمني وتحويل اليمن الى دولة منتجة ومستخدمة لخدمات الاتصالات وتطبيقات تقنية المعلومات في الجمهورية اليمنية للإسراع بالتنمية المتكاملة للمجتمع تحقيقاً لأهداف الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى ٢٠٢٥م.

ونوه الى أن المؤسسة العامة للاتصالات عملت خلال السنوات الماضية على تطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع أهداف تنفيذية لخطة وبرنامج عمل مؤسسي متكامل للعام ٢٠١٣م لتحقيق التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي في جميع مجالات قطاع الاتصالات وتحسين وتطوير الأداء بحيث يشترك في تنفيذ هذا البرنامج جميع منتسبي المؤسسة كلٌ من موقعه.

الجندي يطالب وزير الداخلية بوقف مسلسل الاغتيالات

طالب الناطق الرسمي باسم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني - عبده الجندي - وزير الداخلية - طالب اللواء عبد القادر قحطان بالحد من مسلسل الاغتيالات التي طالت العشرات من العسكريين اليمنيين.

وحذر الجندي - في مؤتمر صحفي عقده نهاية الاسبوع الماضي بصنعاء - من خطورة استهداف القيادات العسكرية بواسطة الدراجات النارية، ووصفها بأنها أصبحت «دراجات الموت».

ووصف الجندي عضو الهيئة العليا لحزب الإصلاح حميد الأحمر، بأنه «مرسي اليمن»، وقال إن حميد يسعى إلى أن يكون رئيساً للبلاد في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤م عبر سيطرته على أحزاب «اللقاء المشترك».

وقال الجندي إن الأحمر وجّه رسالة إلى المجلس الأعلى للقاء المشترك يدعوهم فيها إلى التنصّل مما ورد في المبادرة الخليجية عقب لقاء جمعه بممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر، كما دعاهم إلى اعتماد ما سميت وثيقة الإنقاذ الوطني، وهو بهذا يريد أن يكون مرسي اليمن»، في إشارة إلى الرئيس المصري والقيادي في جماعة الإخوان المسلمين في مصر محمد مرسي.

ورأى الجندي أن «وثيقة الأحمر الموجهة إلى المجلس الأعلى للقاء المشترك تتعارض مع بنود المبادرة الخليجية»، التي قال إنها تؤكد على أن الرئيس هادي والبرلمان والحكومة هم المرجعية للحكم، لافتاً الى أن «لجنة الحوار تنتهي مهمتها مع انتهاء التحضير لمؤتمر الحوار الوطني المقرر عقده في الأشهر المقبلة».

واعتبر أن المطالبة بإسقاط الحصانة عن عن الزعيم علي عبد الله صالح وأركان حكمه، حسب وثيقة الأحمر، تتعارض مع نصوص المبادرة الخليجية التي رعتها الدول الكبيرة في المجتمع الدولي

خطيئة رئاسة الوزراء

باسندوة يقيل مدير الحسابات لرفضه تمرير قضايا فساد

وجّه رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة بتغيير مدير عام الحسابات برئاسة الوزراء الدكتور محمد الخولاني على خلفية رفضه تمرير قضايا فساد كبيرة داخل رئاسة الوزراء.

وكان الدكتور الخولاني- الذي تم تعيينه منتصف العام ٢٠١٢م بقرار من باسندوة وعمل على تقليل الصرفيات والعبث في رئاسة الوزراء- رفض مؤخراً صرف مبلغ مليون وخمسة وخمسين ألف ريال فاتورة اقامة الامين العام لمجلس الوزراء الجديد حسن حبيشي في فندق تاج سبأ لمدة شهر متضمنة تكاليف الغسيل والبار- بحسب وثائق فاتورة المطالبة.

وأفادت رسالة تلقتها الصحيفة بأن الخولاني امتنع عن صرف هذا المبلغ الكبير واعتبره مخالفاً للوائح والأنظمة، إلا ان الامين العام هدده بقلعه من منصبه.

واشارت الرسالة الى ان امين عام رئاسة الوزراء حسن حبيشي هدد باسندوة قائلاً : يا أنا يا الخولاني وأنت اختار، حينها وجه رئيس الوزراء بتغيير الخولاني ومخاطبة وزير المالية صخر الوجيه بتعيين شخص بديل عنه.

فندق سبأ SHEBA HOTEL SANA'A -YEMEN
11/12/2012

المحترمون

الأخوة/ رئاسة الوزراء

تحية طيبة وبعد ....

تهديكم إدارة فندق سبأ أطيب تحياتها....

مرفق لكم طي هذا أصل الفاتورة المرفوعة لدائرتكم الموقرة :-

البيـــان	التاريخ	رقم الفاتورة	مبلغ الفاتورة
مقابل إقامة الأستاذ / حسن محمود حبيشي أمين عام مجلس الوزراء حسب الرسالة المرفقة.	11/12/2012	159311	1,055,401.27

وعليـــه... نرجو التكرم بالاطلاع والتوجيه إلى من يلزم بسداد قيمة الفاتورة المبينة أعاله بمبلغ وقدره(1,055,401.27) فقط مليون وخمسة وخمسين الف واربعمائة وواحد الف وسبعة وعشرون ريالاً لا غير.

شاكرين حسن تعاونكم ....

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ....

فريد عبد الجليل
مدير إدارة التحصيل

رامبش
المختص

راغ حبيشي
مدير الحسابات

P.O.Box: 773, Ali Abdulmoghni Street, Sana'a Republic of Yemen
Telephone : (967 1) 272272 Fax : (967 1) 274229
E-mail : reservations@shebahotel.com
web : www.shebahotel.com

إحالة (10) متهمين للمحكمة على ذمة مجزرة ميدان السبعين

استكملت النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة صنعاء، إجراءات التحقيق في الاعتداء الارهابي الذي استهدف جنود الأمن المركزي في ميدان السبعين في الـ٢١ من مايو العام الماضي ونتج عنه استشهاد ٨٦ جندياً وجرح ١٧١ من الضباط والجنود.

ونقلت وكالة الانباء اليمنية (سبأ) عن مصدر قضائي في النيابة العامة قوله : إن النيابة أحالت ملف القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة وعلى ذمتها عدد (١٠) متهمين باشتراك في عصابة مسلحة شملهم قرار الاتهام الصادر في القضية والجريمة البشعة التي اغتالت فرحة اليمنيين بعيد وحدتهم الـ٢٢ في مايو العام الماضي .

حميد الأحمر يخطط للهيمنة على مؤتمر الحوار الوطني

كشفت وثيقة تداولتها وسائل إعلامية عن تفاصيل مخطط رسمه القيادي الاخواني حميد الأحمر بهدف فرض مسودة مشروع أعدتها لجنة تابعة له على أعمال مؤتمر الحوار الوطني ونوايا تصعيديه للشارع في المرحلة المقبلة بغرض الانقلاب على التسوية السياسية.

الوثيقة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤م والموجهة من الأحمر لقيادات المشترك توضح استمرار حميد الأحمر في التخاطب بصفته (أمين عام للجنة التحضيرية للحوار الوطني) وهو ما يفترض أن تكون قد تجاوزته الخطوات التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني التي شارفت على الانتهاء بإشراف مباشر رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي.

وفي الوثيقة يوجه حميد الأحمر رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقاء المشترك بإعادة تفعيل ما اسمي «وثيقة الإنقاذ الوطني» وهي وثيقة سياسية كانت أقرتها أحزاب المشترك قبل أعوام من أندلاع أزمة العام ٢٠١١م. وترسم الوثيقة عدد من المسارات للمرحلة القادمة بينها التصعيد السياسي والإعلامي والشارع للضغط على رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي بما من شأنه تحقيق مكاسب سياسية والسيطرة على مواقع في السفارات اليمنية والقنصليات والجاليات بالخارج ، كما تتضمن الوثيقة توجيهات لقيادة تلك الأحزاب بحل الخلاف حول النسب وهو الخلاف الذي فجر أزمة طاحنة داخل المشترك.. وذلك بتوجيه الأحمر بتخصيص حصص من نصيب كل حزب لصالح «المجلس الوطني» الذي يرأسه محمد سالم باسندوة (المحسوب على حميد الأحمر).

أكثر من 13 مليون شخص بحاجة إلى معونة انسانية

أزمة منسية في اليمن

«الميثاق»- خاص

تحت عنوان «أزمة منسية في اليمن» وصفت شبكة الأنباء الإنسانية «إيرين» التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية «أوتشا» انزلاق أفقر دولة في العالم العربي إلى مزيد من الأزمات، في تقرير حمل عنوان «الشرق الأوسط: ٢٠١٢م.. عام من الاضّطرابات المستمرة».

وأوضح التقرير أن الانهيار الاقتصادي دفع اليمنيين أكثر فأكثر نحو اليأس. وأصبحت الأرقام مذهلة الآن، إذ لم تكن كذلك من قبل. إذ تقدّر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٣ مليون شخص- أكثر من نصف عدد السكان البالغ ٢٤ مليون نسمة- بحاجة إلى معونة إنسانية. ولا يحصل أكثر من ١٠ ملايين شخص على الغذاء بطريقة آمنة، ويفتقر ١٣ مليون طفل إلى فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، ويعاني قرابة مليون طفل من سوء التغذية الحاد.

وبعد احتجاجات ما يسمى «الربيع العربي» في عام ٢٠١١م، والأزمة السياسية التي عصفت باليمن تم نقل السلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادي، وتم تشكيل حكومة جديدة في عام ٢٠١٢م، لكن الكثيرين يشكون من عدم حدوث أي تغيير يذكر في اليمن. وقد واجهت الحكومة الجديدة تحديات لا حصر لها في السنة الأولى، بما في ذلك مطالب الأقليات، واستمرار الفساد، والانقسامات السياسية.

وتضاف هذه التحديات الحديثة إلى التهديدات طويلة الأمد في اليمن، حيث المتمرّدون الحوثيون في صعدة والجماعات المسلّحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في الجنوب، والحركة الانفصالية الجنوبية. وعلى الرغم من كل هذه العوائق الرادعة، فقد شهد عام ٢٠١٢م توجّه أعداد قياسية من اللاجئين والمهاجرين إلى اليمن، حيث وجدوا المزيد من المتاعب، بدلاً من الملاذ الآمن، في الكثير من الأحيان.

وأشار التقرير الدولي إلى أن الاشتباكات الطائفية في الشمال والعمليات العسكرية في الجنوب أدّت إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً إلى ما يقرب من نصف مليون شخص. وأعلنت الحكومة في شهر يونيو ٢٠١٢م أنها قد اقتلعت المتشدّدين من جماعة «أنصار الشريعة الإسلامية» المرتبطة بتنظيم القاعدة الذين سيطروا على أجزاء من الجنوب «وهي مدن لودر وجعار وزنجبار وشقرة في محافظة أبين وعزّان في محافظة شبوة المجاورة لها»، ولكن الناس لم يتمكّنوا من العودة إلى ديارهم بسبب الألغام الأرضية، والخدمات الأساسية المحدودة، بما في ذلك الرعاية الصحية، واستمرار انعدام الأمن. ورغم زيادة قدرة عمال الإغاثة على الوصول إلى مناطق الصراع السابقة، لم يتم بعد تأمين التمويل اللازم بشكل كامل. كما أن اليمن بحاجة ماسة إلى مساعدات فورية حتى لا يتحوّل إلى صومال جديد.